



السيد رئيس المؤتمر  
اصحاب المعالي والسعادة  
السيدات والسادة الحضور

يشرفني بالاصالة عن وفد دولة فلسطين وبالنيابة عن حكومة وشعب فلسطين ان اعبر لشعب وحكومة اثيوبيا عن عظيم الشكر والتقدير على استضافتهم لاجمال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة والشكر موصول كذلك للامانة العامة للأمم المتحدة ولأمينها العام السيد بان كي مون على الجهود الكبيرة التي بذلوها في الاعداد والتحضير لهذا المؤتمر الهام.

اجتماعنا اليوم هو حدث مهم نقرر من خلاله جانبا مهما من مستقبل البشرية جمعاء على مدار السنوات القادمة، حدث مبني على تجربتنا السابقة في كل من مونتري والدوحة، تطور من خلاله ادوات ومعايير وأولويات تمويل التنمية بمجالاتها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للوصول الى اقتصاد عالمي يتسم بالعدل والشمولية الكاملين.

السيدات والسادة  
اصحاب المعالي

لقد اعلنا في ريو + 20 (المستقبل الذي نريد) بان قطار التنمية لن يستثني احدا ومع ذلك فاننا نجد ان الوثيقة موضوع اجتماعاتنا هذه الايام قد خلت تماما من الاشارة الى الدول والشعوب الواقعة تحت الاحتلال كصاحبة حق اصيل في الحصول على جزء من تمويل التنمية، وفي هذا مخالفة صريحة ومباشرة للاجماع السابق في كل من اعلان الحق في التنمية الصادر عن الامم المتحدة، وعلان ريو، وعلان الامم المتحدة بشأن الالفية والتي اتفقت جميعها واخذت بعين الاعتبار حق الشعوب والدول الواقعة تحت الاحتلال في التنمية.

يتم ذلك وفق مفارقة عجيبة، حيث نشارك كدولة فلسطين متساويين معكم جميعا في الحقوق والواجبات ويرفرف علمها خارج هذا المبنى اسوة باعلامكم جميعا، وهو ما يملئني بالفخر لهذه المكانة التي تتعزز فيها دولة فلسطين بين دول العالم وفي المحافل الدولية وهي تناضل للخلاص من نصف قرن من الاحتلال الاسرائيلي وانجاز استقلال دولتنا وعاصمتها القدس الشرقية العاصمة الابدية لدولتنا العتيبة. وفي هذا السياق فان المجتمع الدولي مطالب اليوم اكثر من اي وقت مضى بالزام اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية السياسية والاقتصادية، كما ان المجتمع الدولي مطالب بالاستمرار في تقديم المساعدات المالية للحكومة الفلسطينية لتمكينها من القيام بالمهام الملقاة على عاتقها خاصة تلك المتعلقة بعملية التنمية والاعمار للاقتصاد الفلسطيني



السيد الرئيس

السيدات والسادة

يسعدني ومن خلال مشاركتي في هذا المؤتمر الهام ان اطلعكم على الجهود والسياسات التي اعتمدها ونفذتها الحكومة الفلسطينية من اجل تعزيز وتحقيق مبادئ مؤتمري مونترالي والدوحة لتمويل التنمية. نحن في فلسطين ندرك ان تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر والبطالة يتطلب مزيجا من قطاع عام فعال ومتجاوب وقطاع خاص مبتكر ومسئول اجتماعيا، ولهذا السبب فان الحكومة الفلسطينية سنت عدداً من القوانين والتشريعات التي توفر بيئة اعمال مناسبة وتسهل وتعطي للقطاع الخاص حرية الحركة والعمل وتساعد في جذب الاستثمارات الاجنبية. عملت الحكومة الفلسطينية كل ما بوسعها لتعزيز وتوسيع القاعدة التنافسية والانتاجية، وخاصة في القطاعات الزراعية والصناعية والخدماتية وذلك بتعزيز مسارات ثلاثة.

الاول: توفير بنية تحتية حديثة وكافية لنشاط الشركات الصناعية الفلسطينية

الثاني: توسيع نطاق عمل المؤسسات الفلسطينية الى الاسواق الجديدة المحتملة وخاصة في منطقة الشرق الاوسط.

الثالث: ضمان ولوج الشركات الفلسطينية في برامج تقنية فعالة تمكنها من الحصول على فائدة حقيقية وخبرة فنية.

ان كل هذا التقدم لم يكن له ليتحقق لولا الدعم السخي والمتواصل من الجهات المانحة العربية والصديقة وبنوك التنمية والمؤسسات المالية العربية والدولية، حيث لعبت هذه الجهات دورا هاما في توفير الموارد اللازمة والخبرات الفنية لتنفيذ هذه الاصلاحات والمبادرات، ونحن نتطلع الى المزيد من التعاون مع هذه الاطراف في السنوات القادمة نظرا للمهام الهائلة الملقاة على عاتق الحكومة في مسيرة التنمية سيما جهود اعادة الاعمار في قطاع غزة.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

ان مسيرة التنمية الحقيقية للشعب الفلسطيني تبدا في اللحظة التي ينتهي فيها الاحتلال ويرحل عن ارضنا اخر جندي اسرائيلي ويتم تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية الامر الذي سيمكننا من الوصول الى العالم بحرية وامان ونستخدم حينها ثرواتنا لاغراض التنمية ونعيد راس المال الفلسطيني المهاجر الذي سيشكل مصدراً مهما لتمويل التنمية في فلسطين، ومن اجل ذلك فان رؤيتنا هي بناء اقتصاد قوي وديناميكي ومنفتح. قوي بمعنى انه قادر على المنافسة ورفع قدرته الانتاجية ومعالجة مشكلة البطالة، وديناميكي بمعنى انه قادر على التجديد والابتكار وريادة الاعمال مما يتيح له القدرة على التغلب على الركود والتباطؤ، ومنفتح

*Permanent Observer Mission  
of the State of Palestine  
to the United Nations*



البعثة المراقبة الدائمة  
لدولة فلسطين  
لدى الأمم المتحدة

بمعنى انه سيندمج اندماجا كاملا في الاقتصاد العالمي ما يتيح لة الاستفادة من تدفق المعرفة والتكنولوجيا عبر الحدود، وفي هذا الصدد وحتى نندمج اكثر في الاقتصاد العالمي ونؤثر فيه فاننا على استعداد لوضع الخبرات والمعرفة التي نملكها في مجالات الزراعة والصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والنظم البنكية تحت تصرف المانحين والممولين لتتمكن الدول الصديقة وخاصة دول افريقيا من الاستفادة منها في تنفيذ خططها وبرامجها التنموية.

اشكركم واتمنى لكم اجتماعا موفقا.